

تقرير الاتجار بالبشر
الصادر عن مكتب مراقبة الاتجار بالبشر ومكافحته
14 يونيو حزيران 2004

I. مقدمة (مراجعة)

نبذة عن الضحايا: تهدف شهادات الضحايا التي يتضمنها التقرير إلى أن تكون مجرد نماذج، ولا تشمل جميع أنواع الاتجار بالبشر. إن أية قصة من هذه القصص ربما تحدث للأسف في أي مكان في العالم. لقد تم ذكرها من أجل توضيح الأشكال العديدة من الاتجار بالبشر وتنوع أماكن حدوثها. ليس هناك أي دولة منيعة في العالم. إن جميع أسماء الضحايا الواردة في التقرير هي من محض الخيال. لا تمثل الصور التي تظهر على غلاف التقرير، وتلك غير المعرفة الموجودة فيه، صور ضحايا الاتجار بالبشر، ولكن تم وضعها لكي تظهر الحالات التي لا تعد ولا تحصى من طرق الاستغلال، والتي من شأنها التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، وتنوع الثقافات التي يتواجد فيها ضحايا الاتجار.

مقدمة

جندت جماعة متمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتاليا حين كانت تبلغ الثانية عشر من العمر: "هاجم المتمردون في أحد الأيام القرية التي كنت اسكن فيها، اختبأت وراقبت المتمردين بينما هم يقتلون أقاربي ويغتصبون والدتي وأخواتي. فظننت أنني إذا انضمت إلى جيشهم، أكون في أمان. تم تدريبي في الجيش على استخدام البندقية كما أنني قمت بأعمال حراسة. لطالما تعرضت للضرب والاعتصاب من قبل جنود آخرين. وفي أحد الأيام أراد قائد في الجيش أن اصبح زوجته، لذلك حاولت الهرب. أمسكوا بي وضربوني بالسوط و اغتصبوني كل ليلة لعدة أيام. وعندما بلغت الرابعة عشر من العمر، ولدت طفلاً لا اعرف من هو والده. هربت إلا انه لم يكن لدي مكان الجأ إليه ولا طعام لطفلي. إنني خائفة من العودة إلى منزلي.

ما الهدف من تقرير الاتجار بالبشر؟

يتطلب القانون من وزارة الخارجية أن تقدم تقريراً كل عام إلى الكونغرس حول جهود الحكومات الأجنبية للقضاء على أشكال الاتجار بالبشر الحادة. ويعتبر تقرير يونيو حزيران 2004 هذا، هو الرابع الخاص بالاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن التقرير يركز على الإجراءات التي تتخذها الدول للقضاء على الاتجار بالبشر، فإنه يلقي ضوءاً على قصص ضحايا الاتجار بالبشر الذين يعتبرون عبيد القرن الحادي والعشرين. يستخدم هذا التقرير مصطلح "الاتجار بالبشر" الذي يستخدم في القانون الأميركي، كما انه يستخدم عالمياً، ويشمل المصطلح الاتجار بالعبيد والعبودية المعاصرة بجميع أشكالها.

إننا لا نستطيع حقاً فهم مأساة الاتجار بالبشر، ولا نستطيع التغلب عليها، إلا إذا علمنا من هم ضحاياها، ولماذا تم استضعافهم، وكيف تمت محاصرتهم، وماذا يتطلب إخلاء سبيلهم ورفع المعاناة عنهم. يلقي تقرير الاتجار بالبشر لدى تقييمه جهود الدول الأجنبية، الضوء على مسألة ملاحقة القائمين على الاتجار بالبشر، وعلى حماية الضحايا، وعلى منع حدوث أمور مماثلة. ويتطلب

المنهاج الذي يركز على ضحايا الاتجار بالبشر، أن يتطرق بشكل مساو إلى إنقاذ الضحايا ونقلهم وإعادة دمجهم. ينبغي علينا الاستجابة لنداء المحتجزين. ولن ينتهي عملنا إلا عندما نتحد جميع الدول لمواجهة هذا الشر.

حاربت الولايات المتحدة منذ حوالي مائة وأربعين عاماً مضت، حرباً مدمرة لكي تخلص بلادنا من العبودية، وتمنع الذي يدعمونها من إيقاع الفرقة بالأمة. وعلى الرغم من أننا نجحنا في القضاء على تلك الممارسة التي يعاقب عليها قانون الدولة، فإن العبودية عادت باعتبارها تهديداً عالمياً على حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال، وعلى حرياتهم.

ليس هناك أي دولة محصنة ضد الاتجار بالبشر. ففي كل عام يتم الاتجار بنحو 600,000 - 800,000 رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية (وتقدر بعض المنظمات الدولية وغير الحكومية العدد بأنه أكبر من ذلك بكثير) وما زالت التجارة تنمو. تضاف إلى هذا الرقم أعداد غير محددة من الذين يتم الاتجار بهم داخل الدول. يتم إجبار الضحايا على العمل في الدعارة أو في المقالع والمصانع، أو المزارع، والخدمة المنزلية وفي صفوف الأطفال المجندين، وفي أشكال عديدة من الأشغال الشاقة الاستعبادية الإجبارية. وتقدر الحكومة الأميركية أن نصف الذين يتم الاتجار بهم دولياً يكون من أجل استغلالهم جنسياً.

يتم الاتجار بالملايين من البشر داخل حدود دولهم. وتزدهر تجارة عبودية القرن الحادي والعشرين التي تلبى الطلب العالمي على العمالة الرخيصة والضعيفة، بسبب دوافع إجرامية، وصعاب اقتصادية، وحكومات فاسدة، وتفتت اجتماعي، وعدم استقرار سياسي، وكوارث طبيعية، ونزاع مسلح. تمول عملية الاتجار بالبشر المنظمات الإجرامية الدولية، وتعزز فساد الحكومات، وتقلل من شأن القانون. تقدر هيئة الأمم المتحدة، أن الأرباح الناجمة عن الاتجار بالبشر، تحتل المركز الثالث من مصادر دخل الجريمة المنظمة، أي بعد الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

تشكل تجارة العبودية المعاصرة تهديداً متعدد الأبعاد على جميع الأمم. فبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها انتهاك حقوق الإنسان، فإن علاقتها بالجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية الخطيرة التي تتمثل بتهرب المخدرات والأسلحة، أصبحت أكثر وضوحاً. كذلك هو حال علاقتها بدواعي القلق الصحية الخطيرة، إذ تصيب الأمراض المعدية الضحايا، سواء كان ذلك بسبب ظروف المعيشة المتدنية، أو نتيجة إجبارهم على ممارسة الجنس، والاتجار بهم ونقلهم إلى مجتمعات جديدة. إن الدولة التي تختار التقليل من شأن مشكلة الاتجار بالبشر في مقابل التركيز على دواعي قلق أخرى، عليها أن تتحمل نتيجة ذلك. هناك حاجة ماسة لإجراء فوري.

أقر الكونغرس في العام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000 وصادق عليه الرئيس (22 U.S.C. 7101 et seq.) والذي تم تعديله من خلال إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2003 ("قانون عام" 108-193). ويهدف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، إلى مكافحة عملية الاتجار بالبشر من خلال معاقبة القائمين عليها، وحماية الضحايا، وحشد الوكالات الحكومية الأميركية لشن حملة عالمية ضد الاتجار بالبشر. وينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، كما تم تعديله، على تفويض هام لوزارة الخارجية والعدل والعمل والأمن الداخلي والصحة والخدمات الإنسانية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

إن إعداد هذا التقرير جاء بتقويض من قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ويهدف إلى زيادة الوعي العالمي ودفع الحكومات الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد ركز التقرير بشكل كبير على جهود المجتمع الدولي الخاصة بتبادل المعلومات ذات العلاقة وبتبني طرق جديدة وهامة لمكافحة الاتجار بالبشر. تتلقى الدول التي تفشل في اتخاذ إجراءات هامة للالتزام بأدنى معايير القضاء على الاتجار بالبشر، تقيماً سلبياً في هذا التقرير. إن من شأن مثل ذلك التقييم السلبي حجب المساعدات غير الإنسانية وغير التجارية التي تمنحها الولايات المتحدة لتلك الدولة.

استمعت كاتيا، من جمهورية التشيك، ولديها من زواج فاشل، ابنة تبلغ من العمر عامين، إلى نصيحة إحدى "صديقاتها"، بأنها من الممكن أن تجني مالا وفيراً إذا عملت كنادلة في هولندا. ونقلها تاجر تشيكي يعمل في مجال الاتجار بالبشر هي وأربع نساء أخريات إلى أمستردام، حيث قام تاجر هولندي بأخذها إلى ماخور. وعندما قالت "لن أفعل ذلك"، قالوا لها "بلى ستفعلين إذا أردت أن تعيش ابنتك في جمهورية التشيك وان لا تموت". وبعد سنوات من التهديد والعمل كبائعة هوى، أنقذ سائق كاتيا. وهي تعمل الآن في مستشفى وتدرس لنيل شهادة باحثة اجتماعية.

شراء حرية الضحية

إن إحدى الجوانب الكريهة للعبودية المعاصرة، هي جعل الحياة الإنسانية سلعة: وتعني تحديد قيمة مالية لحياة رجل أو امرأة أو طفل. ويتم تحديد سعر لحرية الضحية سواء كان موجوداً في ماخور هندي أو مخيم سوداني للعبيد. وقد لجأت بعض المنظمات أو الأشخاص الذين يسعون إلى إنقاذ ضحايا أحيانا إلى شراء حرياتهم. إن دفع الفدية يجلب نتائج مباشرة. يتم تخليص الضحية من روابط العبودية. إلا أن أبعاد هذه الممارسة معقدة للغاية. فإذا تم تخليص ضحية من ماخور من قبل مؤسسة أو شخص ما، فإن التاجر يستطيع استخدام الأموال التي جناها للعثور على ضحية جديدة لتقديم الخدمة ذاتها. إن من الصعب للغاية تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في عدد الضحايا. وفي كل الأحوال فإنه يمكن للعبودية أن تستمر دون أي ثمن، ودون معاقبة التاجر القائم عليها أو من يستثمرها. إن الطريقة التي تعتبر أكثر فاعلية وتدوم أطول للحفاظ على حرية الضحية، تكمن في تطبيق القانون: وذلك بجعل التجار والذين يستغلون البشر مسؤولين وفقاً لنظام القضاء الجنائي. إن الغارات التي تشن لإنقاذ الضحايا دون دفع أية مبالغ مالية واعتقال القائمين على استعباد الناس، تدفع الأجهزة القضائية إلى إسقاط مبالغ مرتفعة من القائمين على هذه التجارة الشنيعة. وتوفر القوانين الجنائية في حال تطبيقها، معياراً من العدل للمجتمع، ولذلك يحدد القانون الأميركي أولوية على الحكومات لتجريم أشكال الاتجار بالبشر والمعاقبة عليها.

صورة:

مغار هي إحدى آلاف نساء نيبال الذين تعرضن للاتجار بهن ونقلهن إلى الهند للعمل كبائعات هوى في المواخير. وقد فرت مغار وعادت إلى بلادها. هي تعمل الآن على الحدود وتحاول التحقق من كل سيارة تمر إن كانت تستخدم للاتجار بالبشر ونقلهم.

ينبغي علينا تعلم الكثير حول نطاق وطبيعة الاتجار بالبشر. لقد حاولنا في هذا التقرير التنبيه إلى نقاط تتأثر المعلومة، وإلى طرح مواضيع تستلزم المزيد من التحقيق والاكتشاف. وضمن هذه الحدود

يشكل تقرير حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2004، نظرة شاملة وحديثة لطبيعة العبودية المعاصرة ونطاقها، وإلى الإجراءات المتنوعة التي يتم تبنيها في الحملة العالمية للقضاء عليها.

ونتيجة لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ولهذا التقرير السنوي، ونتيجة للقيادة الحازمة وتضافر الجهود الحكومية، وزيادة الانتباه من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فإننا ندخل عصراً جديداً من التعاون. تتعاون الدول بشكل متزايد مع بعضها البعض لإغلاق الطرق التي تستخدم لتهرب البشر، وملاحقة القائمين على المتاجرين بهم وتقديمهم للعدالة، وحماية ضحايا هذه التجارة، وإعادة دمجهم في المجتمع. ونأمل أن يشجع هذا التقرير على تحقيق مزيد من التقدم.

الفساد يمنع تحقيق تقدم في مجال الاتجار بالبشر

يعتبر الفساد الحكومي عائقاً رئيسياً في مكافحة الاتجار في البشر في عدة دول. ويتراوح نطاق فساد الحكومات الذي يتعلق بالاتجار بالبشر، من كونه يمكن احتواؤه، إلى كونه مستحقاً. ويتعين على الدول التي تواجه مثل هذا الفساد الرسمي، أن تطور أدوات فاعلة تمكنها من معالجة المشكلة. وتشمل بعض الممارسات التي تستخدم للقضاء على الفساد وتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر التي تم تطبيقها في دول وسط وشرق أوروبا: إجراء فحص نفسي للموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون بما في ذلك إجراء فحوص على الاستقرار والذكاء والشخصية والأخلاق والإخلاص؛ وتتطلب تقديم إيجاز أخلاقي إجباري؛ وإصدار شارات تعريفية موحدة؛ وإجراء فحوص عشوائية تتعلق بالصدق؛ وتوزيع واستخدام دليل إرشادات عن أفضل الممارسات؛ وإجراء فحص عشوائي لممتلكات الموظفين وأية أموال نقدية بحوزتهم؛ الإعلان عن خطوط ساخنة يمكن استخدامها دون التعريف بالاسم للإبلاغ عن أي فساد؛ إجراء عملية تغيير وتبديل للموظفين وخاصة على الحدود ذات الكثافة، وزيادة الأجور وتقديم حوافز للأداء الأفضل وتوفير تدريب للموظفين لجعلهم يفهمون عملهم بشكل أفضل وفرض قسم للخدمة وإجراء فحص أداري روتيني على سبيل المثال لسجلات المهاجرين.

صورة:

بعد محاولة فاشلة للهرب إلى البرازيل Dilaver Bojku الذي يشتبه بأنه زعيم حلقة الاتجار بالبشر لغايات جنسية في مقدونيا يحيط به ضباط القوات الخاصة في مقدونيا.

لقد تم تجنيد Deng وهي في أواخر العشرين في بلدها الأصلي تايلاند للسفر بشكل طوعي إلى أستراليا حيث قيل لها أنها من الممكن أن تجني الكثير من المال كعاهرة. وعندما وصلت إلى أستراليا استقبلها تجار البشر وأخذوا منها جواز سفرها واحتجزوها في منزل. وقيل لها إنه يتعين عليها دفع دين يبلغ أكثر من ثلاثين ألف دولار من خلال ممارسة الجنس مع تسعمائة رجل. وكانت تُعطى القليل من الطعام وكانت تُجبر على الذهاب إلى الماخور سبعة أيام في الأسبوع حتى وإن كانت مريضة. وقيل لها إنه لو حاولت الهرب فإن حلفاء التجار من المجرمين سيُمسكون بها. وانتهى استغلال Deng حين داهمت قوات الهجرة الأسترالية الماخور الذي كانت مستعبدة به.

ما هو الاتجار بالبشر؟

يُعرف برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاينة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال (وهو أحد "برتوكولات باليرمو" الثلاثة) الاتجار بالبشر بأنه:

تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله. يتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الإكراه على العمل أو الخدمات؛ العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية؛ الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء.

تسيء الكثير من الدول فهم هذا التعريف، بالتغاضي عن الاتجار بالبشر الداخلي، أو تصنيف أي هجرة غير عادية بأنها تجارة بالبشر. يتطرق قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إلى "الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر" والتي تم تعريفها بأنها:

أ. الإتجار بالبشر لغايات جنسية حيث يتم الإكراه على الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه أو في حالة كان الشخص الذي اجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشر أو

ب. تجنيد وإيواء ونقل وإمداد أو توفير شخص للعمل أو لتقديم خدمات من خلال القوة والخداع أو الإكراه من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية وللسخرة ولضمان الدين أو للعبودية.

إن هذه التعريفات لا تتطلب أن يتم نقل الشخص الذي تتم المتاجرة به من مكان إلى آخر. إنها تنطبق بشكل عام على التجنيد والإيواء والنقل أو توفير أشخاص من أجل القيام بالأهداف المذكورة.

ما هي ضريبة الاتجار بالبشر الإنسانية والاجتماعية؟

يدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مالياً خفيفاً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثراً دائماً ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم. وغالباً ما يضيع ضحايا الاتجار بالبشر فرصاً هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي. ويكون استغلال الضحايا أحياناً مستقلاً: إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجري استغلالهم لأشياء أخرى. ففي نيبال، يتم إجبار الفتيات اللواتي تم تجنيدهن للعمل في مصانع السجاد وفي الفنادق وفي المطاعم، على دخول صناعة الجنس في الهند في وقت لاحق. وفي الفلبين وغيرها من الدول الأخرى، فإن الأطفال الذين هاجروا للعمل في الفنادق ومجال السياحة، غالباً ما ينتهي المطاف بهم في المواخير. إن حقيقة تجارة العبودية المعاصرة البشعة تتمثل في أن جميع الضحايا غالباً ما يتم شراؤهم وبيعهم عدة مرات.

إن الضحايا الذين يجبرون على العبودية الجنسية غالباً ما يتم إخضاعهم عن طريق تعاطي المخدرات، كما أنهم يعانون من عنف شديد. يعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضرراً جسدياً و نفسياً جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان والإكراه على تعاطي المخدرات والتعرض للأمراض الجنسية المعدية بما في ذلك فيروس الإيدز (نقص المناعة المكتسبة). ويعاني بعض الضحايا من ضرر دائم لأعضائهم التناسلية. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض

الضحايا ينقلون إلى مناطق لا يعرفون لغتها، فلا يفهمونها ولا يتكلمونها، مما يزيد من الضرر النفسي نتيجة لاجتماع عنصري الوحدة والهيمنة. ومن المفارقة أن قدرة الإنسان على تحمل الصعاب الشديدة والحرمان تؤدي إلى أن يستمر الضحايا المحتجزون في العمل على أمل الخلاص في النهاية.

الاتجار بالبشر إنتهاك لحقوق الإنسان. إن الاتجار بالبشر في جوهره، يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها. إن الاتجار بالأطفال يقلل من شأن حاجة الولد الأساسية لينمو في بيئة آمنة، ومن حقه في التحرر من الإيذاء والاستغلال الجنسي.

تينا، وهي مراهقة من قرية إندونيسية، تراكمت عليها الديون بمئات الدولارات طوال أربعة أشهر من التدريب على الخدمات المنزلية والإقامة في مركز للعمالة المهاجرة في إندونيسيا. ومن هناك، وكما حدث مع فتيات إندونيسيات غيرها، تم نقل تينا التي ماليزيا حيث اعتقدت تينا أنها سوف تعمل خادمة لدى عائلة ماليزية. أجبرت تينا على العمل لنحو خمس عشرة ساعة في اليوم في عمل يعود لتلك العائلة وكانت تقترش الأرض. وتم إبلاغها بأن راتبها سيحجب إلى حين الانتهاء من مدة عقدها الذي حدد بسنتين. وبعد أن عانت إيذاء جسدياً لجأت إلى ملجأ للضحايا تابع لمنظمة ماليزية غير حكومية. وقدمت تينا شكوى لدى السلطات الأمنية ضد مرؤوسيتها، وتم تمديد مدة تأشيرة زيارتها لیتسنی لها متابعة القضية في ماليزيا.

صورة.

امرأة ألبانية في منزلها مع ابنها وجهاز التلفاز الذي اعطته اياها عائلة ايطالية مقابل ابنها الذي منحتم اياه عام 1999.

صورة.

تسليم عمال أطفال إلى حكومة بنين في كراكي يعانون من مشاكل في الجلد وفي اليدين جراء حمل حجارة الغرانيت لعدة أشهر، وقد تمت معالجة حوالي أربعة وسبعين طفلاً منهم من يبلغ الرابعة من العمر بعد إنقاذهم من التجار الذين باعواهم في نيجيريا.

حقائق تتعلق بسياسة جنس الأطفال

إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يؤثر على ملايين الأطفال كل عام في دول كل قارة. تعتبر ظاهرة سياسة جنس الأطفال المتنامية شكلاً من أشكال هذا الاستغلال. إن الذين يسافرون من بلادهم إلى دول أخرى بهدف ممارسة الجنس التجاري مع طفل، يرتكبون جريمة سياسة جنس الأطفال. ويدعم هذه الجريمة ضعف تطبيق القوانين، وشبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)، وسهولة التنقل، والفقير.

يسافر سياح جنس الأطفال من بلادهم إلى بلاد نامية. فعلى سبيل المثال يسافر السياح اليابانيون الذين يقصدون الجنس من بلادهم إلى تايلاند، بينما يسافر الأمريكيون إلى المكسيك وأميركا الوسطى. هناك البعض ممن لا يقصدون السفر خصيصاً لممارسة الجنس مع الأطفال وإنما يستغلون وجودهم في دولة معينة لفعل ذلك. (ويطلق عليهم اسم الذين يؤذون لمصادفتهم في مكان ما). أما من يفضل ممارسة الجنس مع الأطفال أو الشاذون جنسياً، فانهم يسافرون بهدف استغلال الأطفال.

ونتيجة لاستفحال ظاهرة سياسة جنس الأطفال، فإن المنظمات الحكومية وصناعة السياحة والحكومات، قد بدأت في مواجهة هذا الموضوع. انعقد المؤتمر العالمي الخاص بمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري في استكهولم عام 1996 وفي يوكوهاما عام 2001 بهدف جلب الانتباه الدولي لهذا الموضوع. وقد شكلت منظمة السياحة العالمية لجنة عمل لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري. وأعلنت عن نظام انضباط عالمي للسياحة عام 1999. وكان هناك في السنوات الخمس الماضية زيادة عالمية في ملاحقة جرائم سياسة الأطفال الجنسية. واليوم تبنت اثنتان وثلاثون دولة قوانين خارجة عن نطاق التشريع الوطني تسمح بملاحقة مواطنيها على جرائم ترتكب في الخارج، بصرف النظر إن كان فعل الشخص يعد جريمة في الدولة التي حدثت فيها.

وقد اتخذت عدة دول خطوات جديرة بالثناء لمكافحة سياسة جنس الأطفال. فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة التعليم الفرنسية مع ممثلين عن صناعة السياحة، توجيهات تخص سياسة جنس الأطفال ليتم تعليمها في منهاج مدارس السياحة، كما أن خطوط الطيران الفرنسية الرسمية قد خصصت جزءاً من مبيعات الألعاب داخل الطائرة لصندوق خاص ببرامج تهدف إلى التوعية بسياسة جنس الأطفال. ونظمت البرازيل حملة توعية وطنية ودولية خاصة بسياسة الجنس. وتتطلب إيطاليا أن يوفر المرشدون السياحيون معلومات تتعلق بقوانينها التي تسمح بمعاينة مرتكبي جرائم سياسة جنس الأطفال، وقد وقع جميع المرشدين السياحيين في السويد تقريباً، على نظام انضباط من شأنه الموافقة على تثقيف الموظفين بشأن سياسة جنس الأطفال. وقد استحدثت كمبوديا وحدات شرطة مهمتها التركيز على مكافحة سياسة جنس الأطفال وقد اعتقلت عدداً من الشاذين جنسياً الأجانب ورحلتهم إلى بلادهم. وتلاحق اليابان مواطنيها الذين يضبطون وهم يمارسون الجنس مع الأطفال في دول أخرى.

وقد عززت الولايات المتحدة، العام الماضي، قدرتها على مكافحة سياسة جنس الأطفال، من خلال إقرار إعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر وقانون الحماية. وبإمكان هذين القانونين معاً أن يدعموا الوعي من خلال تطوير وتوزيع المعلومات الخاصة بسياسة جنس الأطفال ورفع العقوبات لتصل إلى ثلاثين عاماً من السجن لمن يرتكب جرم سياسة جنس الأطفال. ففي الثمانية أشهر الأولى من "عملية المفترس" (وهي مبادرة طرحت عام 2003، لمكافحة استغلال الأطفال، وصور الأطفال

الإباحية، وجرائم سياحة جنس الأطفال)، اعتقلت السلطات الأميركية خمسة وعشرين مواطناً أميركياً لجرائم تتعلق بسياحة جنس الأطفال. وبشكل عام، فإن المجتمع الدولي يزداد وعياً حول سياحة جنس الأطفال المخيفة، وقد بدأ باتخاذ خطوات أولية هامة.

بيان الرئيس جورج دبليو بوش

مقتطفات من خطابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة، نيويورك، نيويورك

23 سبتمبر/أيلول 2003

هناك أزمة إنسانية أخرى في طريقها إلى الانتشار إلا أنها غير واضحة للعيان. في كل عام يتم شراء البشر وبيعهم أو إجبارهم على تخطي الحدود الدولية. ومن بينهم مئات آلاف من الفتيات المراهقات وغيرهن ممن يبلغن الخامسة من العمر اللاتي يصبحن ضحية لتجارة الجنس. هذه المتاجرة بالحياة البشرية تدر المليارات من الدولارات كل عام، والتي يُستخدم معظمها لتمويل الجريمة المنظمة.

إن هناك نوع من الشر في إيذاء واستغلال أكثر الكائنات براءة وضعفاً. إن ضحايا تجارة الجنس يرون النزر اليسير من الحياة قبل أن يروا أسوأ ما فيها-- وحشية مخفية وخوفاً متوحداً. ويتعين على الذين يجعلون من هؤلاء الأبرياء ضحايا مقابل ربح مادي أن يعاقبوا بشدة. إن الذين يدعمون هذه الصناعة يُحطون من قدر أنفسهم، ويعمقون مأساة الغير. والحكومات التي تتسامح مع هذه التجارة إنما تسمح بانتشار نوع من العبودية.

لقد ظهرت هذه المشكلة في بلادي، ونحن نعمل لوضع حد لها. إن قانون "الحماية" الذي صادقت عليه هذا العام يعتبر قيام أي شخص بدخول الولايات المتحدة أو أي مواطن يسافر إلى الخارج من أجل سياحة جنس الأطفال، عملية إجرامية. وتحقق وزارة العدل مع قائمين على سياحة الجنس وشركاتهم الذين قد يواجهون حكماً يصل إلى ثلاثين عاماً من السجن. وبموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فإن الولايات المتحدة تستخدم عقوبات ضد حكومات لمنع الاتجار بالبشر.

يحتاج ضحايا هذه التجارة إلى مساعدة أعضاء منظمة الأمم المتحدة. و يبدأ ذلك بوضع معايير واضحة وعقوبات حقيقية وفقاً لقانون كل دولة. واليوم تجعل بعض الدول استغلال الأطفال جنسياً في الخارج جريمة. إن مثل هذا السلوك ينبغي أن يعتبر جريمة في كل الدول. وينبغي على الحكومات أن تُبلغ المسافرين بالأذى الذي تسببه هذه التجارة وبالعقوبات التي قد تُفرض على مرتكبيها. وتتعهد الحكومة الأميركية بمنح خمسين مليون دولار لدعم العمل الحسن للمنظمات التي تقوم بإنقاذ النساء والأطفال من الاستغلال وتوفير لهم الملجأ والرعاية الصحية والأمل بحياة جديدة. وإنني أدعو حكومات أخرى لفعل ما يلزم من جانبها.

يتعين علينا أن نظهر عزماً جدياً لمكافحة شر قديم. وبعد قرنين من إلغاء تجارة العبودية عبر الأطلسي، وبعد أكثر من قرن من انتهاء العبودية رسمياً في آخر معاقلها، يتعين علينا عدم السماح للاتجار بالبشر أن يزدهر في وقتنا الحالي، مهما كان الهدف.

الاتجار بالبشر يؤدي للتفكك الاجتماعي. يجعل فقدان شبكات الدعم العائلي والاجتماعي ضحية عملية الاتجار بالبشر أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم، ويساهم بطرق عدة في تدمير البنى الاجتماعية. ينزع الاتجار بالبشر الأطفال من أهاليهم وأقاربهم، ويمنعهم من النمو الطبيعي والأخلاقي. يُعيق الاتجار بالبشر انتقال القيم الثقافية والعلم من الأهل إلى الطفل ومن جيل إلى آخر، ما يؤدي إلى إضعاف عمود رئيسي من أعمدة المجتمع. إن الأرباح الناجمة عن عملية الاتجار بالبشر عادة ما تسمح لأن تتجذر الممارسة في مجتمع معين ليصبح فيما بعد مصدراً جاهزاً لتوفير الضحايا. إن خطر أن يصبح المرء ضحية الاتجار به أن يؤدي ذلك إلى اختباء الجماعات الضعيفة مثل النساء والأطفال، مع ما ينجم عنه من حرمانهم من التعليم أو من البنية العائلية. الحرمان من التعليم يقلل من فرص الضحايا الاقتصادية في المستقبل ويزيد من قابلية تعرضهم للاتجار بهم مستقبلاً. إن الضحايا الذين يعودون إلى مجتمعاتهم يجدون أنفسهم موصومين بالعار ومنبوذين، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات اجتماعية متواصلة لهم. ومن الأرجح أن يغمسوا في تعاطي المخدرات وممارسة أنشطة إجرامية.

الاتجار بالبشر يدعم الجريمة المنظمة. تمول الأرباح الناجمة عن الاتجار بالبشر نشاطات إجرامية أخرى. وفقاً للأمم المتحدة، يعتبر الاتجار بالبشر ثالث أكبر المشاريع الإجرامية في العالم، حيث تقدر وارداته السنوية بحوالي 9.5 مليار دولار أميركي حسب وكالات الاستخبارات الأميركية. كما أنه يعتبر أحد أكثر المشاريع الإجرامية ربحاً ويتصل بشكل وثيق بعملية غسل الأموال، وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق، وتهريب البشر. كما أن له روابط موثقة بالإرهاب. وحيثما تزدهر الجريمة المنظمة، تضعف الحكومة وقدرتها على تطبيق القانون.

الاتجار بالبشر يحرم الدول من القوى البشرية. يؤثر الاتجار بالبشر سلباً على أسواق العمل، ما يؤدي إلى خسارة غير قابلة للاسترجاع في الموارد البشرية. وتشمل بعض آثار الاتجار بالبشر أجوراً ضئيلة، وعدد أقل من الأفراد المتبقين للعناية بالعدد المتزايد من المسنين، إضافة إلى وجود جيل قليل التعليم. وتؤدي هذه الآثار أيضاً إلى فقدان القدرة على الإنتاج وكسب العيش مستقبلاً. كما أن إجبار الأطفال على العمل من عشر إلى ثماني عشرة ساعة يومياً يؤدي إلى حرمانهم من التعليم ويعزز دائرة الفقر والامية، الأمر الذي يعرقل التنمية الوطنية.

تمت مراجعة قصة هذه الضحية في 20 يونيو/حزيران 2004، (كما أُدمت إلى الكونغرس).

جاءت نوا من مجتمع فقير في إحدى قرى تاييلاند. عندما كانت في الخامسة عشرة من العمر حاولت الهرب من الاغتصاب والأذى الجنسي لدى العائلة التي ترعاها، عثرت على وكيل توظيف للعمالة الأجنبية في بانكوك يعلن عن وظائف للعمل كنادلات بأجر جيد في اليابان. سافرت إلى اليابان لتكتشف بعدها أنها دخلت اليابان بموجب تأشيرة سياحية على هوية مزورة. لدى وصولها إلى اليابان تم أخذها إلى حانة للكاريوكي حيث قام صاحب الحانة باغتصابها، وأجبرها على إجراء فحص للدم، ثم اشترأها. وذكرت أنها شعرت "وكأنها قطعة من اللحم تجري معاينتها". وقالت لها السيدة صاحبة الماخور بأنه يتعين عليها أن تسدد ديناً مقداره أكثر من عشرة آلاف دولار أميركي لتغطية نفقات سفرها. كما تم تحذيرها من أن الفتيات اللاتي حاولن الهرب تم إرجاعهن من قبل المافيا اليابانية وقد ضربن ضرباً مبرحاً، وأن قيمة ديونهن قد تضاعفت. وكانت الطريقة الوحيدة لتسديد الدين هي مقابلة أكبر عدد من الزبائن بأقصى سرعة ممكنة. يقوم بعض الزبائن بضرب الفتيات بالعصي

وبالأحرزمة وبالسلاسل إلى أن ينزفن. وإذا عادت الضحية باكية، تقوم صاحبة الدار بضربها مجدداً وتقول لها بأنها لا شك استقرت الزبون. وعادة ما تستخدم العاهرات المخدرات قبل ممارسة الجنس "لكي لا يشعرن بالكثير من الألم". ولأن معظم الزبائن يرفضون ارتداء الواقي الذكري، يتم إعطاء الضحايا حبوب منع الحمل، كما يتم الانتهاء من أي حمل عن طريق الإجهاض محلياً. أما الضحايا اللواتي يتمكن من تسديد دينهن ويعملن بشكل مستقل، غالباً ما تعتقلهن قوات الشرطة ويتم تغريمهن وسجنهن واغتصابهن قبل ترحيلهن. وتمكنت نوا في النهاية من الهرب بمساعدة منظمة يابانية غير حكومية.

سوء استخدام التأشيرة "الفنية" أو تأشيرة "ممارسة الأعمال الترفيهية"

يتم الحصول في العديد من الدول على تأشيرة فنية أو لممارسة أعمال ترفيهية، وذلك لتسهيل حركة الاتجار بالبشر واستغلال ضحاياها. ويتم منح آلاف النسوة هذه التأشيرة المؤقتة بهدف الحصول على عمل قانوني في مجالات الترفيه أو الضيافة. وعادة ما يتم منح مثل هذه التأشيرات لدى تقديم عقد عمل أو عرض بالعمل في ملهى من صاحبه، وإثبات بالموارد المالية، و/أو نتائج فحص طبي. وغالباً ما تلعب وكالات التوظيف المرخص لها بموجب قوانين الدولة الأصلية وتلك التي تتوجه إليها الضحية، دوراً رئيسياً في خداع هؤلاء النسوة وتطويعهن للعمل. ولدى وصول الضحايا إلى الدول التي يقصدن، يتم تجريدهن من وثائق وجوازات سفرهن، ويتم إجبارهن على أوضاع يجري فيها استغلالهن جنسياً أو إجبارهن على الأشغال الشاقة. وإذا تجاوزت إقامة الضحية مدة التأشيرة أو أخلت بأحد بنودها، يتم إجبارها على الطاعة من قبل الذين يستغلونها مع التهديد بالإبلاغ عنها لسلطات الهجرة.

يتعين على حكومات الدول التي تُصدر مثل هذه التأشيرات بأعداد كبيرة، ونذكر (على سبيل المثال لا الحصر) سويسرا وسلوفانيا وقبرص واليابان، الإقرار بأن المتاجرين بالبشر يستغلون هذه الآلية استغلالاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، ذكرت تقارير أن اليابان أصدرت العام 2003 نحو 55,000 تأشيرة أعمال ترفيهية لنساء من الفلبين يشتهه بأن العديد منهن أصبحن ضحايا الاتجار بهن. ويتعين على السلطات أن تدقق في شروط منح هذا النوع من التأشيرات وأن تطبق إجراءات رقابة خاصة على مقدمي الطلبات المتكررة ومن يكفلونها. وينبغي إجراء حملات توعية في البلدان الأصلية لتثبيته طالبات تأشيرة الأعمال الترفيهية من الخدع التي يلجأ إليها المتاجرون بالبشر لاغراء النساء على استغلالهن في العمل وإجبارهن على الدعارة.

كيف يدعم البغاء الاتجار بالبشر

يؤكد الأكاديميون المعروفون، والمنظمات غير الحكومية، والبحث العلمي، بأن هناك علاقة مباشرة بين البغاء والاتجار بالبشر. وفي الواقع فإن البغاء وما يتعلق به من نشاطات، مثل القوادة والإغراء ورعاية المواخير والإنفاق عليها، تساهم في الاتجار بالبشر كونها توفر واجهة يعمل خلفها القائمون على هذه التجارة لغرض الاستغلال الجنسي. وقد أظهرت دراسة أجرتها الحكومة السويدية بأن الكثير من الأرباح التي تُجنى من تجارة البغاء الدولية تذهب مباشرة إلى جيوب المتاجرين بالبشر. وتقدر منظمة الهجرة الدولية بأنه يتم بيع حوالي خمسمائة ألف امرأة كل عام إلى أسواق البغاء المحلية في أوروبا.

وتشكل النساء من مجمل الـ600 ألف إلى 800 ألف شخص يتم الإتجار بهم سنوياً، عبر الحدود الدولية نسبة 70 بالمئة فيما يشكل الأطفال نسبة 50 بالمئة. وتقع غالبية هؤلاء النساء والفتيات فريسة لتجارة الجنس.

قصة تانيا: أقنعتني صديقتي أن أجد عملاً في مصر. وسافرنا معاً من شيزينو إلى موسكو حيث استقلت طائرة إلى مصر. ولدى وصولي إلى المطار في مصر، تم إلحاقني برجل لكي أستطيع عبور منطقة ختم الجوازات والجمارك. كان هناك أناس ينتظرونني، أخذوني إلى فندق من فئة الخمس نجوم. سلمت جواز سفري إلى موظف الاستقبال في الفندق، ولم أراه بعدها. وضعوني في سيارة ودامت رحلتنا فترة طويلة. وصلنا إلى منطقة البدو (في صحراء سيناء)، وأخذنا هؤلاء البدو عبر الصحراء. وفي وقت ما، سمعت صوت إطلاق نار، واعتقد أنهم قتلوا فتاة. قد يقتلونك أو يضرّبونك إذا لم يعجبهم سلوكك. كان علينا أن نمشي لساعات طوال في الصحراء، حيث توجد الألغام أرضية. وكانوا يشيرون إلى مواقع الألغام في الرمال. لم نكن نأكل الكثير حتى أنني خسرت لدى وصولي إسرائيل نحو عشرة كيلو غرامات من وزني. ولدى تجاوزنا الصحراء، تم أخذنا إلى فندق في بلدة في إسرائيل حيث رتب البدو أمر بيعنا. كان برفقتي الكثير من الفتيات، وجميع الفتيات المتوجهات إلى إسرائيل، يسلكن الطريق ذاته ويعشن الوضع نفسه.

نسرین فتاة من طاجكستان وكانت تعمل في موسكو. وطلب منها مرؤوسها أن تصبح عشيقته واعدأ إياها بالمال والمنزل والسيارة والحياة الأفضل. وافقت نسرین على هذا التدبير. وفي أحد الأيام عرض عليها أحد ضيوف عشيقها فرصة العمل في تركيا. ألح عليها رئيسها لقبول العرض. وخُذعت نسرین وتم الاتجار بها إلى إسرائيل للعمل في البغاء الإجباري. وبمساعدة صحفي متعاطف، تمكنت نسرین من الهرب والعودة إلى بلادها.

الاتجار بالبشر يُتلف الصحة العامة. لطالما يواجه ضحايا الاتجار بالبشر أوضاعاً وحشية تؤدي إلى صدمة جسدية وجنسية ونفسية. وعادة ما يؤدي الإكبار على البغاء إلى إصابة الضحايا بأمراض

جنسية وبالالتهابات في الحوض وبفيروس نقص المناعة -الإيدز. وتتمثل الأعراض النفسية العامة التي تصيب الضحايا بالقلق والأرق والاكتئاب والإجهاد والاضطراب النفسي. كما تساهم ظروف المعيشة المكتظة وغياب النظافة الصحية وسوء التغذية في انتشار الأمراض كالجرب والسل وغيرها من الأمراض المعدية. ويعاني الأطفال من مشاكل في النمو والوعي ما يؤدي إلى نتائج نفسية وعصبية معقدة من الحرمان والصدمات.

صورة:

هذه المرأة الفيتنامية حكم عليها بالسجن خمسة عشر عاماً بتهمة الاتجار بالفتيات القاصرات في كمبوديا.

صورة:

نساء جرى إنقاذهن من مواخير في الهند يقفن صفاً في ملجأ في نيبال للتعرف على شخص يقال انه يتاجر بالبشر

يتحمل الأطفال عادة إساءات أكثر شناعة بسبب سهولة السيطرة عليهم وإجبارهم على العمل في الخدمة المنزلية، وفي النزاعات المسلحة، وغيرها من أشكال العمل الخطرة. وقد يخضع الأطفال إلى استغلال متتال، فعلى سبيل المثال يتم بيعهم عدة مرات، كما أنهم قد يخضعون إلى عدة صنوف من الإيذاء الجسدي والجنسي والعقلي. ويؤدي هذا الأذى إلى تعقيد عملية إعادة تأهيلهم نفسياً وجسدياً ويعرض عملية إعادة دمجهم للخطر.

الاتجار بالبشر يفسد سلطة الحكومة. تكافح العديد من الحكومات لممارسة سيطرة على أراضيها الوطنية، وخاصة حيث يسود الفساد. تؤدي النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والصراعات السياسية والعرقية في اغلب الأحيان، إلى تشريد نسبة كبيرة من الأشخاص داخلياً. وتؤدي عمليات الاتجار بالبشر كذلك إلى التقليل من شأن جهود الحكومات في بسط سيطرتها، مما يسفر عن تهديد أمن السكان الأكثر ضعفاً. ولا تستطيع العديد من الحكومات توفير الحماية للنساء والأطفال الذين يتم اختطافهم من منازلهم ومدارسهم أو من مخيمات اللاجئين. كما تعرقل الرشاوي التي يدفعها الذين يتاجرون بالبشر قدرة الحكومة على مكافحة الفساد ضمن سلطات تطبيق القانون والهجرة والقضاء.

الاتجار بالبشر يفرض تكاليف اقتصادية باهظة. إن هناك فوائد اقتصادية جمة يتم اكتسابها من القضاء على الاتجار بالبشر. وقد انتهت منظمة العمل الدولية مؤخراً من دراسة حول تكاليف ومنافع القضاء على أسوأ أنواع عمالة الأطفال والتي يشمل تعريفها الاتجار بالأطفال. وخلصت المنظمة إلى أن الفوائد الاقتصادية التي تجنى من القضاء على أسوأ أشكال الاتجار بالأطفال كبيرة للغاية (عشرات المليارات من الدولارات كل عام) بسبب القدرة الإنتاجية لجيل المستقبل من العمال الذين سيستفيدون من زيادة التعليم وتحسين الصحة العامة. وعادة ما تعكس النتائج الانسانية والاجتماعية الناجمة عن الاتجار صور أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

حقائق حول تجنيد الأطفال

يُعتبر تجنيد الأطفال شكلاً فريداً وحاداً من أشكال الاتجار بالبشر. وقد تم تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال تحت سن الثامنة عشر للمشاركة في نزاعات مسلحة وللعمل في جيوش نظامية، وميليشيات مسلحة، وجماعات متمردة. وبينما يُختطف بعض الأطفال لإجبارهم على العمل، يجند آخرون نتيجة تهديدهم أو عن طريق تقديم رشاوى، أو وعود كاذبة بالتعويض.

ويأمل الأطفال في العديد من الحالات في الحصول على مأكّل، وملبس، ومأوى، إلا أن قرار طفل الانضمام إلى جماعة مسلحة لا يجوز اعتباره قراراً حراً. إن الأطفال الذين يتورطون في النزاعات المسلحة يبحثون بانسين عن وسائل للبقاء. ولكون الأطفال غير ناضجين عاطفياً وجسدياً، فإنهم يُستغلون بسهولة ويُجبرون على العنف. إن العديد من الجنود الصغار يُكرهون على شرب الخمر واستخدام المخدرات لجعلهم يتحملون العنف ولتعزيز أدائهم.

يفتقد الأطفال الذين يتم تجنيدهم في الغالب إلى التدريب المناسب، ويعاملون بقسوة، ويتم دفعهم إلى ساحات المعركة بسرعة. وقد يتم إرسال الأولاد والبنات إلى ارض المعركة أو تلك المزروعة بالألغام قبل إرسال القوات النظامية. ويُستخدم بعض الأطفال لشن هجمات انتحارية، أو لإجبارهم على ارتكاب أعمال وحشية ضد عائلاتهم ومجتمعاتهم. ويُجبر غيرهم، بمن فيهم نحو خمسة عشر ألف طفل متورطين في نزاعات ليبيريا الأخيرة، على العمل كحمالين، وطباخين، وحراس، وخدم، وسعاة، أو جواسيس. ويتعرض الكثير من الأطفال المجندين، وخاصة البنات، للأذى الجنسي، ويواجهون خطر الإصابة بالأمراض الجنسية المعدية وبحالات الحمل غير المرغوب بها.

إن الجنود من الأطفال يقتلون ويجرحون بنسب تفوق النسبة التي يقتل بها رفاقهم الأكبر عمراً. وعادة ما تضع جماعات مسلحة "علامة" على وجوه مجنديها من الأطفال، أو صدورهم، بواسطة سكين أو قطعة زجاج. ويعاني الناجون من صدمات متعددة وأثر نفسي نتيجة العنف والوحشية التي مروا بها. كما أن نموهم كأشخاص، غالباً ما يصاب بأذى لا يمكن تصحيحه. وغالباً ما ترفض عائلات الأطفال الذين جنّدوا في السابق ومجتمعاتهم عودتهم إليها، بسبب العنف الذي مارسه هؤلاء أو جماعتهم ضد مجتمعاتهم.

يعتبر استخدام الأطفال لخوض حرب ضد الكبار ظاهرة عالمية. وتعتبر المشكلة خطيرة بشكل أكبر في إفريقيا وآسيا، إلا أن الجماعات المسلحة في أميركا وآسيا الأوروبية والشرق الأوسط تستخدم الأطفال أيضاً. وهناك فشل في الإرادة السياسية في العديد من الدول لفرض قوانين والتزامات دولية تمنع تجنيد الأطفال وتقيده. يتعين على كل الدول العمل مع المنظمات الدولية وغير الحكومية لتبني إجراءات عاجلة لنزع سلاح الجنود من الأطفال، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم.

ما هو الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريبهم؟

إن التفرقة بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مُربكة. ويجعل هذا الإرباك، الحصول على معلومات دقيقة، أمراً صعباً وخاصة من الدول التي يعبر من خلالها المهجرون أو المهربون. يشمل الاتجار بالبشر، غالباً وليس دائماً، تهريب الضحايا؛ فالضحية قد توافق مبدئياً على نقلها داخل حدود

الدولة أو عبرها إلى دول أخرى. ويتطلب التمييز بين النشاطين توفر معلومات مفصلة حول ظروف الضحية النهائية.

يُنظر إلى التهريب، عموماً، على أنه جلب الأشخاص ونقلهم إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية بهدف الربح. إلا أن تسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور من خلالها بطريقة غير قانونية، لا يعتبر اتجاراً بالبشر، رغم أن تنفيذه يتم غالباً في ظروف خطيرة أو مهينة. يستلزم تهريب البشر، أحياناً، موافقة المهاجرين على القيام بذلك النشاط. بينما لا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا، أو إذا تم الحصول على موافقتهم في البداية، فإن تصرفات التجار المؤذية والقسرية والمخادعة، تؤدي إلى إلغاء تلك الموافقة. وغالباً ما يجهل ضحايا الاتجار بالبشر أنهم سيُجبرون على العمل في البغاء أو سيستغلون في أعمال مختلفة. ولذلك من الممكن أن يتحول تهريب البشر ليدخل ضمن مفهوم الاتجار بهم. إن العنصر الرئيسي الذي يميز الاتجار بالبشر عن تهريبهم هو وجود عنصر الخداع، القوة، أو الإكراه.

وبعكس التهريب، فإن الاتجار بالبشر قد يحدث داخل حدود الدولة أو خارجها. ولا ينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الأميركي على ضرورة نقل الضحايا من منطقة إلى أخرى واستغلالهم، لا اعتبار ذلك نوعاً حاداً من أنواع الاتجار بهم. بل يكفي تجنيد، وإيواء، وتزويد، وتوفير الضحايا من أجل القيام بعمل أو خدمات عن طريق القوة، والإكراه، أو الخداع بهدف إخضاعهم لخدمة إجبارية، أو لأعمال السخرة، أو لضمان الدين، أو للعبودية.

كيف يعمل تجار البشر؟

ينظر تجار العبيد إلى ضحاياهم المستضعفين وكأنهم فرائس. وعادة ما يستهدفون الأطفال والنساء والشابات، ويمارسون خدعاً خلاقاً وقاسية من أجل خداع وإكراه الضحايا المحتملين وكسب ثقتهم. وتشمل الحيل التي يستخدمونها، الوعد بالزواج، أو التوظيف، أو إيجاد فرص تعليمية، أو توفير حياة أفضل.

ففي الهند مثلاً قد يعرض المتاجر بالبشر نفسه، تاجراً ناجحاً على عائلة إحدى الفتيات، ويقنع والديها بأنه عريس مناسب. وبعد الزواج يتم إيذاء الفتاة جنسياً وبيعها للعمل في البغاء. وقد تزوج بعض الرجال أكثر من اثنتي عشر امرأة من قرى مختلفة باستخدام هذا الأسلوب.

في اوغندا، يجوب متمردو جيش مقاومة اللورد المناطق الريفية في الليل ويختطفون الاطفال من القرى لكي يتم تجنيدهم او استعبادهم جنسيا. في شرق آسيا، قد يزور الذين يتاجرون بالبشر، مدنا مثل بانكوك او بينوم بينه، ويصادقون فتاة في احد الفنادق، أو المطاعم، أو المتاجر ويعرضون عليها أخذها الى دولة أخرى "لقضاء اجازة." ولدى وصولها يؤخذ جواز سفرها وتسلم الى ماخور ويتم تلقينها بطريقة وحشية، بحياة العبودية الجنسية التي بدأت لتوها.

صورة:

مجموعة من تلاميذ مدارس في بنغلاديش يتم نقلهم في حافلات محصنة. وصعد الأهالي احترازا، بسبب خطف الأطفال في المجتمعات الفقيرة حيث تنتشر عملية الاتجار بالأطفال.

فتاة أوكرانية تبلغ السادسة عشر من العمر، تلتقي بشاب في حفل راقص يعرض عليها العمل في ألمانيا كمرمضة. يتم تهريبها ليلاً عبر الحدود وتسليمها إلى ماخور وإجبارها على العمل كعاهرة. ومن الممكن إغراء فتاة ريفية من إندونيسيا للعمل كخادمة في دولة مجاورة مقابل وعد بتقديم راتب معين إلا انه لا يُنفذ حسب الوعد. ومن الممكن إغراء فتاة ريفية من جنوبي الصين للسفر إلى ماليزيا للاستفادة من اقتصاد حيوي، إلا أنها تُجبر على تقديم خدمة جنسية. أو أن يوافق شاب قروي من فيتنام على السفر إلى جزيرة في المحيط الهادئ بهدف العثور على فرصة اقتصادية، ليجد نفسه بعد مصادرة جواز سفره، يعمل في مصنع مقابل اجر زهيد لا يكفيه تغطية مصاريف سفره. وعادة ما يتم استغلال صغار السن والمغلوب على أمرهم بطريقة وحشية.

عاشت بوبا في قرية ريفية وتزوجت وهي في السابعة عشر من العمر. أخذها زوجها مباشرة إلى فندق في قرية أخرى وتركها. واكتشفت بوبا أن الفندق عبارة عن ماخور وحاولت الهرب، إلا أنها احنُزت بالقوة وقيل لها بأنه يتعين عليها دفع الثمن الذي دفعه صاحب الفندق عليها. وتزايد الدين المترتب على بوبا جراء الغذاء والملبس والحاجات الأخرى. وحين أصابها مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز المدمر، تم إلقاؤها في الشارع حيث وجدت طريقها في النهاية إلى ملجأ تديره منظمة غير حكومية في بنوم بنه. وما زالت هناك منذ عامين، ولا يُعرف كم بقي لبوبا من الحياة.

ما هي أسباب الاتجار بالبشر؟

هناك عدة أسباب للاتجار بالبشر. وهذه الأسباب في مجملها معقدة وأحياناً تعزز بعضها البعض. وبالنظر إلى الاتجار بالبشر باعتباره سوقاً عالمياً، فان الضحايا يمثلون العرض، بينما يمثل أرباب العمل السيئون ومستغلو الجنس، الطلب.

تشجع عدة عناصر على الطلب على الضحايا بما في ذلك الفقر، وجاذبية الحصول على مستوى معيشي افضل في مكان آخر، البنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة، قلة فرص العمل، الجريمة المنظمة، العنف ضد الأطفال والنساء، التمييز ضد النساء، الفساد الحكومي، عدم الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، والتقاليد والعادات الثقافية مثل تقاليد العبودية. وفي بعض المجتمعات فان عادة الرعاية، تسمح للطفل الثالث أو الرابع أن يُرسل إلى العمل والعيش في مركز حضاري مع أحد أفراد عائلته الممتدة (وعادة ما يكون "العم") في مقابل الوعد بالتعليم والتعريف بأسس التجارة. يستغل المتاجرون بالبشر هذه العادة، ويعرضون أنفسهم بأنهم وكلاء توظيف، ويحثون الأهل على فراق الطفل، ومن ثم يتاجرون به ليعمل في البغاء والخدمة المنزلية أو في مشاريع تجارية. وفي

النهاية إذا استلم الأهل شيئاً من اجر ابنهم فانه يكون قليلاً، بينما يبقى الطفل محروماً من التعليم ومن التدريب وبعيداً عن عائلته ولا تتحقق آماله الخاصة بالفرص الاقتصادية الأفضل مطلقاً.

في المقابل، تتضمن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الاتجار بالبشر، تجارة الجنس وازدياد الطلب على العمالة القابلة للاستغلال. لقد أصبحت سياحة الأطفال الجنسية وأدب الأطفال الإباحي، تجارة عالمية تسهلها وسائل تكنولوجية بما في ذلك الإنترنت التي توسع الخيارات المتاحة للمستهلكين، وتسمح بعقد صفقات مباشرة، بطريقة تكاد تكون غير قابلة للكشف. كما يشجع الطلب العالمي على العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة، الاتجار بالبشر كذلك. فعلى سبيل المثال إن الطلب على الخدم في المنازل في دول شرق آسيا المزدهرة، يُعتبر الأكبر وغالباً ما يتم استغلال الضحايا أو استعبادهم بالأشغال الشاقة.

صورة:

ضحية عملية الاتجار بالبشر تبكي بعد وصولها إلى ميناء في مانبلا من وسط الفلبين. ويستمر تجنيد صغار السن للعمل والاستغلال، لكون عائلاتهم تحتاج إلى المال.

إن المصدر الجديد من الطلب على النساء الشابات كزوجات وكمحظيات، جاء نتيجة للفجوة الكبيرة بين الجنسين في بلاد مكتظة بالسكان كالهند والصين. ففي الهند تولد هناك الان 933 أنثى فقط في مقابل كل 1000 ذكر ويعود ذلك إلى مفهوم اعتبار الفتاة مسؤولية اقتصادية في مجتمع تلك الدولة ذات النظام الأبوي. ويستخدم أزواج كثيرون عملية تصوير الأجنة المتوفرة بثمن زهيد، لتحديد جنس الجنين، فإذا كان بنتاً يتم إجهاضها. تظهر المعلومات المستقاة من التعداد السكاني في الهند لعام 2001 التي تم تحليلها عام 2003 أن الفجوة اكبر في الولايات الأكثر رخاءً شمال غرب هاريانا والبنجاب، حيث وصلت الفجوة بين الجنسين الى أقل من 825 فتاة لكل 1000 من الذكور حديثي الولادة.

ظهرت فجوة مماثلة في أجزاء من الصين، نتيجة لسياسة الحكومة الخاصة بتحديد طفل واحد لكل أسرة، الأمر الذي دفع عدة أسر للتخلص من حالات حمل بعد معرفة جنس الجنين بأنه فتاة. ويتم في الغالب الاتجار بنساء من كوريا الشمالية وفيتنام، ونقلهن إلى جنوبي الصين حيث يجبرن على الزواج وعلى العمل في البغاء. لقد وجدت هذه الفجوة بين المواليد من الذكور والإناث لعدة عقود، مما أدى إلى نقص في عدد العرائس في كل من الهند والصين.

إنقاذ الضحايا

يظهر هذا التقرير أن عدد ضحايا عملية الاتجار بالبشر عالمياً هائل. ويتم التعرف على العديد من الضحايا من خلال العمل الجيد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية، التي تحقق في مواقع الاتجار بالبشر مثل المواخير، ومحلات العمل الشاق، ومخيمات تجنيد الأطفال.

إن ضرورة إنقاذ الضحايا بسرعة أمر ضروري، إلا أن إنقاذهم لا يعني بالضرورة إنهاء معاناتهم. وتفتقر بعض الدول إلى منشآت حماية مناسبة، ويتم وضع الضحايا بما فيهم الأطفال في السجون مما يؤدي إلى زيادة معاناتهم. وفي بلدان أخرى يتم ترحيل الضحايا الأجانب الذين لا يملكون وثائق سفر على وجه السرعة، دون الالتفات إلى صحتهم أو سلامتهم. وفي مثل هذه الحالات يتم إعادة الاتجار بهم ما يؤدي إلى زيادة معاناتهم نتيجة تفاقم الديون وزيادة الأذى.

تمثل معاناة الضحايا النفسية والجسدية الناجمة عن الاستغلال الجنسي، واستعباد الأشغال الشاقة، وتجنيد الأطفال الإجباري، تحديات طويلة الأمد أمام السلطات الحكومية. ويتطلب إعادة تأهيل الضحايا ودمجهم بشكل ناجح في مجتمعاتهم الأصلية، توفير النصح والمأوى والرعاية الصحية والتدريب المهني.

ويعتبر تقديم الرعاية وإعادة تأهيل الضحايا لأمد طويل تحدياً، كما هو حال إنقاذهم، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تخطيط وتوفير مصادر وفيرة. هناك حاجة لتوفير خدمات شاملة لضمان معاملة الضحايا باحترام، وتوفير فرص حيوية لبناء حياة جديدة. وينبغي ألا يُنظر إلى قلة وجود منشآت متطورة لحماية الضحايا، ذريعة لعدم إنقاذهم من عبوديتهم.

العبودية القسرية

إن أحد أشكال الاتجار بالبشر الحادة الذي تصعب معرفته، هو العبودية القسرية (انظر إلى الصندوق لقراءة التعريف القانوني). إن العديد من المهاجرين لأسباب اقتصادية ممن يتركون بيوتهم في مجتمعات نامية ويسافرون مسافات بعيدة أو قريبة إلى المراكز الحضرية من أجل العمل، يصبحون عرضة لأوضاع العبودية القسرية. إن معظم المهاجرين لأسباب اقتصادية ممن يمتلكون مهارات ضئيلة، ويعملون في أعمال البناء والخدمة المنزلية، يجدون أوضاع عمل لا استغلال فيها، تعود بالنفع عليهم وعلى عائلاتهم.

غير أن بعض المهاجرين لأسباب اقتصادية، يعانون أذى من أرباب أعمالهم. ومن الممكن أن يكون الأذى لفظياً أو جسدياً من قبل رب العمل، ما يؤدي أحياناً إلى خرق عقد العمل الذي يحكم العلاقة بين الاثنين والذي قد يتخذ شكل تأخير الأجور أو عدم منح عطلة للراحة من العمل. وتجد مجموعة صغيرة نفسها أحياناً أنه يتم استغلالها لدرجة اعتبار أنفسهم محتجزون.

إذا متى يتحول العمل الذي يمارس فيه الاستغلال والأذى إلى عبودية قسرية؟ إن الإجابة على هذا السؤال موجودة في القانون، قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. عندما يضطر رب العمل إلى استخدام أذى لفظي أو جسدي أو التهديد أو غير ذلك من أشكال الإساءة لإبقاء العامل في خدمته، فإن ذلك يعتبر عبودية قسرية. إذا كان رب العمل سبياً في اعتقاد العامل أنه/أنها لا يمكنه الخلاص من ذلك الوضع العملي دون التعرض للإساءة والاحتجاز، فإن ذلك يعتبر عبودية قسرية. احتجاز العامل في مكان عمله، ليس ضرورياً لاعتبار أنه يقاسى من عبودية إجبارية، طالما أن أعمال رب العمل وتهديداته تتسبب في ذلك. يُعتبر احتجاز رب العمل لجواز سفر العامل أو تصريح عمله أو هويته الشخصية شكلاً من التقييد الجسدي، يدعم وجود نوع من العبودية القسرية. ولهذا السبب جرمت العديد من الحكومات مسألة احتجاز جواز سفر العمال الأجانب باعتباره الأداة الرئيسية التي تضمن حرية حركتهم.

يقع على عاتق رب العمل والسلطات الحكومية، التأكد من أن العمال يتمتعون بحرية التوقف عن الذهاب إلى بيئة تمارس فيها أشكال الأذى، ومنحهم الحق في محاكمة عادلة نتيجة أي أذى محتمل أو حقيقي لحق بهم ناتج عن أوضاع العمل.

ما هي الاستراتيجيات التي تعتبر فعالة في محاربة الاتجار بالبشر؟

يتعين على الاستراتيجيات الفعالة في مكافحة الاتجار بالبشر، أن تستهدف ثلاثة جوانب فيها: جانب العرض، وجانب التجار، وجانب الطلب.

فيما يتعلق بالعرض، يتعين معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الاتجار بالبشر من خلال برامج تهدف إلى توعية المجتمعات لأخطار الاتجار بالبشر، وتحسين ظروف التعليم ونظام المدارس، وخلق فرص عمل، والترويج للمساواة في الحقوق، وتنقيف المجتمعات المستهدفة بحقوقها القانونية وخلق فرص حياة أوسع وأفضل.

وفيما يتعلق بتجار البشر، يجب على برامج تطبيق القانون أن تعرّف طرق الاتجار بالبشر ومنعها، توضيح المصطلحات القانونية، وتنسيق مسؤوليات سلطات تنفيذ القانون، استمرار محاكمة المتاجرين بالبشر ومن يقدم المساعدة لهم ويحرضهم. ومكافحة الفساد العام الذي يسهل هذه التجارة ويستفيد منها متجاهلاً حكم القانون.

فيما يتعلق بالطلب يجب التعرف على الذين يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة. ويجب نشر أسماء الذين يستخدمون عمالة مجبرة أو يستغلون ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض جنسية وإلحاق الخزي بهم. يجب تنظيم حملات لزيادة الوعي في البلد المقصود من أجل جعل الاتجار بالبشر صعباً، لكي يتم تجاهله أو إخفائه. يجب إزالة الأشخاص من أوضاع عمل تشابه العبودية، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم ومع عائلاتهم.

يجب تنسيق برامج مكافحة الاتجار بالبشر محلياً وإقليمياً ودولياً. تتمكن الحكومات من خلال جلب انتباه الشعوب إلى المشكلة من زيادة مخصصات مصادر مكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين فهم المشكلة وتعزيز مقدراتها على تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه التجارة. فان التنسيق والتعاون سواء كان محلياً، أو ثنائياً، أو إقليمياً، سوف يعزز من جهود الدولة ويؤدي إلى تجنيد متطوعين في الحرب ضد هذه التجارة. يجب أن يسود التناغم المعايير الدولية، ويتعين على الدول أن تتعاون بشكل وثيق لمنع المتاجرين بالبشر من الحصول على مأوى قانوني.

يجب تحسين المعرفة الخاصة بالاتجار بالبشر، وتعزيز جهود شبكة منظمات مكافحة هذه التجارة. وينبغي حفز المؤسسات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والمدارس، والجمعيات المحلية، وقادة العشائر على المشاركة في هذه الحرب. ويتطلب تدريب ضحايا الاتجار بالبشر وعائلاتهم على مهارات وفرص اقتصادية بديلة. يجب دراسة استراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر بشكل دوري للتأكد من أنها ما زالت خلاقية وفعالة. وختاماً يجب تدريب المسؤولين في الحكومات على آليات الاتجار بالبشر، ويجب تعقب تدفق هذه التجارة من الناحية الإحصائية، لتسليط الضوء على طبيعة المشكلة وحجمها من أجل فهمها بشكل أفضل.

صورة:

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد فرضت حظراً على الاتجار بأطفال دول جنوب آسيا لاستخدامهم كخيالة في سباقات الهجن، إلا أن هذه الممارسة ما زالت مستمرة في دول الخليج.

هل إضفاء الصفة القانونية على مهنة البغاء يؤدي إلى القضاء على الاتجار بالبشر؟

تتبنى الحكومة الأميركية موقفاً حازماً ضد مقترحات جعل مهنة البغاء قانونية لأنها تساهم في تجارة العبودية المعاصرة، والبغاء في الأصل مهنة مذلة. عندما تتسامح المجتمعات والسلطات الحكومية مع البغاء، فإن جماعات الجريمة المنظمة تعمل بحرية أكبر للاتجار بالبشر. وحيثما جعلت مهنة البغاء قانونية، فإن قيمة الخدمات الجنسية سوف تشتمل على إيجار الماخور، والفحص الطبي، ورسوم التسجيل. وبسبب هذه التكاليف ازدهر البغاء غير القانوني في المناطق المرخص لها، ذلك أن الزبون يبحث عن سلعة جنسية أرخص ثمناً. يتراوح عدد النساء اللاتي لم يسجلن رسمياً في الدول التي سمحت بالبغاء، بين ثلاثة إلى عشرة أضعاف اللاتي سجلن أسماءهن في سجلات الحكومة. ومعظم هؤلاء النساء أجنبيات، جرى الاتجار بهن وتهريبهن للعمل في مهنة البغاء. ليس هناك أي دليل على أن الدول التي سمحت بالبغاء انخفضت لديها نسب ضحايا الاتجار بالبشر، ويلاحظ العاملون في المنظمات غير الحكومية، أن عدد ضحايا الاتجار يزداد في تلك الدول. وباختصار، فحيث تسمح دول بالبغاء، تنشأ سوق سوداء خاصة بتجارة البشر إذ أن القائمين عليها يريدون زيادة أرباحهم من خلال تجنب التدقيق وتكاليف تنظيم سوق الدعارة الرسمي. لذلك فإن السماح الرسمي لمهنة الدعارة يمنح القائمين على الاتجار بالبشر أفضل غطاء، الأمر الذي يخولهم إضفاء الصفة القانونية على تجارة العبودية الجنسية، ويجعل من الصعب التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر.

تقدير عدد ضحايا الاتجار بالبشر

قدرت الحكومة الأميركية العام الماضي بأنه تمت المتاجرة بحوالي 600,000-800,000 شخص عبر الحدود الدولية في العالم. وكشف محللو هذه المعلومات أن 80% من هؤلاء الضحايا هن من النساء، وأن 70% منهن تمت المتاجرة بهن لأغراض جنسية. يتراوح عدد الأشخاص الذين تمت المتاجرة بهم في الولايات المتحدة ما بين 14,500 إلى 17,500. وتعكس هذه الأرقام الجديدة استخدام منهجية متطورة لقياس تدفق سلع هذه التجارة. تتراوح الأرقام الخاصة بالاتجار بالبشر عبر الدول ما بين مليونين إلى أربعة ملايين شخص.

إن من الصعب تقدير عدد ضحايا الاتجار بالبشر حول العالم. إذ تعتبر هذه العملية مثلها مثل تهريب الأسلحة، نشاطاً سرياً، مما يجعل تحديد أشكالها المختلفة أمراً صعباً للغاية. وفي الغالب تتخذ من عملية تهريب الأجانب أو إساءة استخدام العمالة المهاجرة الأجنبية ستاراً لها. إضافة إلى ذلك فإن المعلومات المتوفرة حول الاتجار بالبشر تختلف من منطقة إلى أخرى: وهناك ندرة ملحوظة في توفر المعلومات، على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم في الشرق الأوسط وعبره. تركز تقديرات الحكومة الأميركية المذكورة في هذا التقرير على الأشخاص الذين تتم المتاجرة بهم عبر الحدود الدولية، وذلك لسهولة تحديد هؤلاء الضحايا مقارنة مع الذين تتم المتاجرة بهم داخل الدول.

تعريف الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر

يعرف قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الأشكال الحادة منها بأنها:
أ. الاتجار بالبشر لأغراض جنسية حيث يتم فرض ممارسة جنسية مقابل اجر بالقوة، بالخداع والإكراه أو أن يكون الشخص الذي اجبر على القيام بذلك النشاط لم يبلغ الثامنة عشر من العمر، أو
ب. تجنيد، إيواء، نقل، توفير، امتلاك البشر من اجل العمل أو الخدمة عن طريق القوة، الخداع والإكراه بهدف الإخضاع لعبودية قسرية وأعمال السخرة وضمنان الدين والرق.

تعريف المصطلحات المستخدمة في الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر:

"الاتجار بالبشر لغايات جنسية": يعني تجنيد، إيواء، نقل، توفير، امتلاك البشر من اجل القيام بنشاطات جنسية مقابل اجر.

"النشاط الجنسي التجاري": يعني القيام بأي نشاط جنسي مقابل قيمة مادية يعطيها الشخص أو يستلمها.

"العبودية القسرية": تشمل الظروف التي يتم الإجبار عليها من خلال:
أ. أي مشروع أو خطة أو نهج يهدف إلى جعل الشخص يعتقد انه إذا لم يتم بتنفيذ نشاط ما، أو استمر بفعله، فانه أو أي شخص آخر، سوف يعاني من أذى خطير وتقييد جسدي، أو
ب. الإيذاء والتهديد بإلحاق الأذى عن طريق اللجوء إلى عملية قانونية.

"ضمنان الدين": يعني الحالة أو الظروف الذي ينشأ نتيجة تعهد المدين بتقديم خدمات شخصية أو قيام أشخاص تحت سيطرته، بأعمال خدمة للدين وضمنان له، إذا أُدرت قيمة تلك الخدمات بشكل معقول، وإنما لم تسوى من اجل استهلاك الدين، أو إذا لم يتم تحديد طبيعة تلك الخدمات أو مدتها.

"الإكراه": يعني

أ. التهديد بإلحاق أذى أو تقييد لشخص ما
ب. أي مشروع أو خطة أو منهج يهدف إلى جعل الشخص يعتقد انه إذا فشل في تنفيذ نشاط ما فسيتم إلحاق الأذى به أو تقييده جسدياً، أو
ت. سوء استخدام القانون أو التهديد بإلحاق الأذى عن طريق عملية قانونية.

عن التقرير

يُعتبر تقرير الاتجار بالبشر، الأكثر شمولاً في العالم فيما يتعلق بجهود الحكومات لمكافحة أشكاله الحادة. يغطي التقرير الفترة الممتدة ما بين أبريل نيسان 2003 ومارس آذار 2004.

ماذا يشمل التقرير وماذا أغفل. يشمل تقرير الاتجار بالبشر السنوي تلك الدول التي يتم تحديدها بأنها دول المنشأ، أو دول العبور، أو دول الوجهة النهائية التي يقصدها عدد كبير من ضحايا الأشكال الاتجار بالبشر. وبما أن العبودية قد تكون منتشرة في جميع دول العالم، فإن إغفال أي دولة في التقرير، يكون بسبب عدم وجود معلومات مناسبة حولها. كما يشمل التقرير ملخصاً عن الدول بحسب الإقليم، ويصف طبيعة مشكلة الاتجار بالبشر ونطاقها والأسباب التي ذُكرت لأجلها دولة ما، وجهود الحكومات لمكافحته.

يشمل الملخص تقييماً حول التزام حكومة دولة ما، بالحد الأدنى من معايير مكافحة الاتجار بالبشر وأي مقترحات ذات علاقة، كما يصف جهود الحكومة الخاصة بسن وتطبيق قوانين ضد الاتجار بالبشر، وحماية ضحاياه، والقضاء على الاتجار بالبشر. ويشرح أسس تصنيف الدول إلى أقسام، القسم 1، القسم 2، القسم 2 - قائمة المراقبة الخاصة أو القسم 3.

¹ بموجب الجزء الرابع (ب) من قرار علاقات تايوان " {حيثما} تشير قوانين الولايات المتحدة إلى دول أجنبية، أمم، ولايات، حكومات، أو غيرها من الهيئات المشابهة، فإن مثل هذه المصطلحات تشمل قرار علاقات تايوان، ويتم تطبيق القوانين عليها".

شكلت بعض الدول لجان عمل، ووضعت خططاً لخلق أهداف، وإيجاد علامات تتعلق بجهود مكافحة الاتجار بالبشر، إلا أنه لا يتم احتساب الخطط ولجان العمل بمفردها عند تقدير جهود الدولة. بل يركز التقرير على القرارات الحاسمة التي تتبناها الحكومات لمكافحة الاتجار بالبشر، وإبراز المحاكمات، والإدانات، وعقوبات سجن القائمين على هذه التجارة، والجهود الوقائية. لا يعطي التقرير وزناً كبيراً لمسودة قوانين، أو لقوانين لم تسن من قبل خطط ولجان العمل، وإنما يتم التركيز على مسودات القوانين في ملخص دولة ما، لتقديمها كمثال على الإجراءات المبدئية التي التزمت بها الحكومات لمكافحة الاتجار بالبشر. ختاماً، لا يركز التقرير على جهود الحكومة التي قد تساهم بطريقة غير مباشرة في التقليل من عملية الاتجار بالبشر، مثل برامج التعليم، ودعم المشاريع الاقتصادية، أو البرامج التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على الرغم من كونها جهوداً مجزية.

ما هو المختلف في تقرير هذا العام؟ اشتمل قانون إعادة العمل بقانون حماية الاتجار بالبشر لعام 2003، تعديلات هامة لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ولكن بقي ثلاثة من أصل أربعة من المعايير التي تعتبر الحد الأدنى للقضاء على الاتجار بالبشر كما هي دون تغيير. تشمل معايير الحد الأدنى:

1. يتعين على حكومة البلد، منع أشكال الاتجار بالبشر ومعاقبة النشاطات ذات العلاقة.
2. إن الارتكاب المعلوم لأي نشاط خاص بالاتجار بالبشر لأهداف جنسية، عن طريق القوة، والخداع، والإكراه، أو تلك التي يكون فيها الضحية طفلاً عاجزاً عن اتخاذ القرار الصحيح، أو أن يشمل الاتجار بالبشر الاغتصاب، أو الاختطاف، أو التهديد بالموت.

يضع على عاتق حكومة الدولة المعنية، إقرار عقوبة توازي شناعة تلك الجريمة مثل الاعتداء الجنسي بالقوة.

3. إن الارتكاب المعلوم لأي نشاط حاد من الاتجار بالبشر، يضع على عاتق حكومة الدولة إقرار عقوبة صارمة من شأنها ردع وإظهار شناعة الجريمة.

4. يتعين على حكومة الدولة، بذل جهود جديّة ومستمرة، للقضاء على الأشكال الحادة لاتجار بالبشر.

لقد تم تعديل المعيار الرابع للحد الأدنى والإضافة عليه، وبات يدعو الآن إلى اعتبار عشرة معايير بدلاً من سبعة: المعيار (1) لا يتطلب المعيار الأول اعتبار التحقيق والملاحقة والتقديم للعدالة فقط، وإنما الإدانة وإصدار الأحكام كذلك، وفيما إذا كانت حكومة الدولة قد استجابت لطلب وزارة الخارجية الخاص بتوفير بيانات تطبيق القانون. المعيار (7) المتعلق بإجراءات مكافحة الفساد، يتطلب الآن اعتبار ملاحقة وإدانة الموظفين الحكوميين المتورطين في عملية الاتجار بالبشر، وتوفير الحكومة المضيفة، أو فشلها في تقديم مثل تلك المعلومات. تتطلب المعايير الثلاثة اعتبار ما يلي:

8. معرفة عدد ضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر من غير المواطنين في الدولة، بالغ الأهمية.

9. فيما إذا كانت حكومة الدولة متوافقة مع قدرتها على مراقبة جهودها بشكل تلقائي للاستجابة للمعيار المذكور في الفقرة (1) إلى (8) وتوفير تقييم دوري لتلك الجهود.

10. فيما إذا كانت حكومة الدولة، قد حققت تقدماً ملحوظاً في القضاء على أشكال الاتجار بالبشر الحادة، مقارنة مع ما تم تنفيذه العام الماضي. إن المعايير الخاصة بتقييم فيما إذا كانت الدولة تبذل جهوداً جديّة ومستمرة للالتزام بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالبشر، مذكورة في ملحق التقرير.

لقد وضع تعديل قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، قائمة رقابة خاصة للدول التي تتطلب مراقبة خاصة العام القادم. تألفت القائمة من: (1) الدول التي تم تصنيفها بالقسم الأول في التقرير الحالي، بينما كانت مصنفة بالقسم الثاني في تقرير عام 2003. (2) الدول التي تم تصنيفها بالقسم الثاني في هذا التقرير، وإنما ذكرت في القسم الثالث في تقرير عام 2003. (3) ، الدول التي تم تصنيفها بالقسم الثاني في هذا التقرير، حين العدد الإجمالي لضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر كبير جداً أو أنه في ارتفاع ملحوظ؛ حيث

أ. هناك إخفاق في توفير دلائل على زيادة جهود مكافحة الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر هذا العام، بما في ذلك زيادة التحقيق، والملاحقة، والإدانة على جرائم الاتجار بالبشر، وزيادة مساعدة الضحايا، وأدلة انخفاض تورط موظفي الحكومة في الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر؛ أو

ب. الإقرار بان الدولة تبذل جهوداً كبيرة للالتزام بأدنى حد من المعايير الذي يركز على التزامات الدولة باتخاذ خطوات مستقبلية في العام القادم.

سيعاد تقييم الدول الموجودة على قائمة الرقابة الخاصة، لتقدمه إلى الكونغرس في الأول من فبراير شباط، سنة ألفين وخمسة.

لماذا يشمل تقرير الاتجار بالبشر لعام 2004 ، تقييم دول أكثر من تقرير العام الماضي؟ يشمل التقرير لعام 2004 تحليلاً لعملية الاتجار بالبشر، وجهود الحكومات لمكافحته في مائة وأربعين دولة، أي بزيادة قدرها ست عشرة دولة عن تقرير العام الماضي. ففي السنوات الماضية لم يتم ذكر بعض الدول، بسبب صعوبة الحصول على معلومات شاملة ذات مصداقية، وذلك ناشئ عن طبيعة عملية الاتجار بالبشر غير القانونية والسرية، وغياب البرامج الحكومية الأصلية، وصعوبة التفرقة بين الاتجار بالبشر والتهرب، وخوف ضحايا الاتجار بالبشر وصمتهم، الذين يعبرون في الغالب الحدود بطريقة غير قانونية، أو يتم إكراههم أو إجبارهم. توفرت معلومات حيوية بالنسبة لبعض الدول، إلا أن المعلومة لم تدعم عملية الاتجار بنحو مائة شخص أو أكثر، ضمن الدولة أو عبرها، وهو معيار الإدراج في تقرير الاتجار بالبشر.

لقد شهدنا العام الماضي استجابة أقوى من قبل عدة حكومات، وزيادة في حملات التوعية لتثبيبه الضحايا بخدمات حمايتهم، وشفافية أكبر لجهود مكافحة الاتجار بالبشر. ونتيجة لهذه النشاطات الإيجابية، جمعت وزارة الخارجية معلومات تخص دولاً أكثر هذا العام. وتهدف الوزارة إلى تضمين جميع الدول التي يوجد بها عدد كبير من ضحايا الاتجار بالبشر في التقارير المستقبلية، كلما توفرت معلومات أكثر وأفضل.

تصنيف الدول

القسم 1: الدول التي تلتزم حكوماتها تماماً مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون.

القسم 2: الدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهود ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير.

القسم 2 قائمة الرقابة الخاصة: الدول التي لا تلتزم حكوماتها بشكل كامل مع أدنى حد من المعايير التي نص عليها القانون، إلا أنها تبذل جهوداً ملحوظة لإلزام نفسها بتلك المعايير، و:

أ. عدد ضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر الإجمالي مرتفع أو في ازدياد مضطرد؛
أو
ب. هناك فشل في توفير أدلة حول زيادة الجهود لمكافحة الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر من العام الماضي؛ أو
ت. إقرار بان الدولة المعنية تبذل جهوداً لإلزام نفسها بأدنى حد من المعايير، بناءً على تعهد الدولة اتخاذ خطوات مستقبلية العام القادم.

القسم 3: الدول التي لا تلتزم حكوماتها بأدنى حد من المعايير، ولا تبذل جهوداً ملحوظة لفعل ذلك.

كيف يستخدم التقرير. تعتبر الولايات المتحدة هذا التقرير، أداة دبلوماسية تتمكن من خلالها مواصلة الحوار، وتشجيع نشاطات الحكومات، ودليلاً للمساعدة على تركيز موارد الملاحقة، والحماية، وعلى برامج الوقاية وسياساتها. وبعد نشر تقرير الاتجار بالبشر هذا العام، وكما كان حال تقرير العام الماضي، فإن الوزارة ستستمر في مشاطرة محتوى التقرير مع الحكومات، بهدف تقوية جهود التعاون بينهم للقضاء على الاتجار بالبشر. وفي العام القادم، وعلى وجه التحديد في الأشهر التي تسبق تحديد عقوبات لدول القسم الثالث، سيتم إجراء تقييم مؤقت لدول قائمة الرقابة الخاصة، وسوف تستخدم الوزارة المعلومات الواردة في هذا التقرير، لإيجاد برامج مساعدات فعالة، وللعمل مع الدول التي تحتاج الى مساعدة في محاربة عملية الاتجار بالبشر. وتأمل الوزارة أن يحفز التقرير جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية، لمكافحة الاتجار بالبشر حول العالم.

منهاج التقرير. حصلت وزارة الخارجية على المعلومات المذكورة في هذا التقرير من سفارات الولايات المتحدة في الخارج وقنصلياتها، ومن السفارات الأجنبية في العاصمة واشنطن، ومن المنظمات غير الحكومية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. لقد نقلت بعثاتنا الدبلوماسية أوضاع الاتجار بالبشر ونشاط الحكومات، بناء على البحث المستفيض بما في ذلك الاجتماع مع مجموعات مختلفة من موظفي الحكومة، ومع ممثلي منظمات غير حكومية محلية ودولية، ومع منظمات دولية، ومسؤولين وصحفيين وأكاديميين وضحايا.

وضع مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر، مسودة مبدئية باستخدام معلومات وفرتها البعثات الدبلوماسية الأميركية في الخارج، والتي انبثقت عن الاجتماع مع مسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية ودولية، والتقارير المنشورة، ونتيجة للسفر إلى المناطق المعنية بهدف إجراء أبحاث ذات علاقة، إضافة إلى المعلومات التي تم إرسالها إلى العنوان الإلكتروني tipeport@state.gov والذي تم تأسيسه لكي يُرسل الأفراد والمنظمات غير الحكومية، معلومات حول تقدم جهود الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر. ومن أجل إعداد تقرير هذا العام، فإن وزارة الخارجية فحصت مصادر المعلومات الخاصة بكل دولة مرة أخرى لإجراء التقييم التالي. تتضمن عملية تقييم كل حكومة خطوتين:

الخطوة الأولى: أعداد الضحايا الكبيرة. أولاً، تقرر وزارة الخارجية فيما إذا كانت الدولة "هي دولة المنشأ، أو العبور، أو الوجهة النهائية، فيما يتعلق بالعدد الكبير لضحايا الأشكال الحادة من الاتجار بالبشر" إذا كان العدد يصل إلى مائة أو أكثر، كما كان الحد الذي طبق في التقارير السابقة. فقط الدول التي يصل عدد ضحايا الاتجار بالبشر فيها إلى هذا الرقم، شملها التقرير. ولم يتم تضمين الدول التي لم تتوفر فيها معلومات مشابهة.

الخطوة الثانية: تصنيف الدول. إن وزارة الخارجية صنفت الدول المذكورة في تقرير الاتجار بالبشر لعام 2003 إلى ثلاثة قوائم، سميت هنا بالأقسام، وذلك بتفويض من قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويستند هذا التصنيف إلى جهود الحكومة الخاصة بمكافحة عملية الاتجار بالبشر. وتقيم الوزارة أولاً، فيما إذا التزمت الحكومة تماماً بالحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، للقضاء على هذه التجارة. إن الدول التي تفعل ذلك تم تصنيفها بالقسم الأول. وبالنسبة إلى الدول الأخرى، فإن الوزارة تعتبر فيما إذا كانت الحكومات تبذل جهوداً هامة لإلزام أنفسها. إن الدول التي تبذل جهوداً هامة تم تصنيفها في القسم الثاني. أما الدول التي لا تلتزم حكوماتها بالحد الأدنى ولا تبذل جهداً للالتزام، فقد تم تصنيفها في القسم الثالث. وأخيراً فإن معيار

قائمة الرقابة الخاصة يتم اعتباره إذا تطلب الأمر، ويتم تصنيف الدول بموجبه. وتعتبر الوزارة حسبما ينص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر في إجراء التصنيف الخاص بالقسم 2 و 3 ، المدى العام للاتجار بالبشر في الدولة، ومدى عدم التزام الحكومة بالحد الأدنى من المعايير، وخاصة درجة مشاركة مسؤولين حكوميين في تسهيل عملية الاتجار بالبشر، وقبولها، أو تورطهم بها، وما هي الإجراءات المعقولة لجعل الحكومة تلتزم بالحد الأدنى من المعايير في ضوء مواردها وقدراتها.

العقوبات. قد تخضع دول القسم الثالث إلى عقوبات. فمن الممكن أن تحجب الحكومة الأميركية منح مساعدات غير إنسانية وغير تجارية. أما الدول التي لا تستلم مثل هذه المساعدات، فإنها تصبح عرضة لعدم منحها مساعدات تتعلق بالمشاركة في برامج التعليم والتبادل الثقافي. وتوافقاً مع قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فمن الممكن أن تواجه هذا الحكومات معارضة أميركية لأي مساعدات غير إنسانية وغير تجارية وغيرها من المساعدات التي تتعلق بالتنمية، من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي. ستدخل هذه العواقب المحتملة حيز التنفيذ في بداية السنة المالية القادمة أي في الأول من أكتوبر تشرين أول 2004.

يمكن إلغاء جميع أو بعض العقوبات التي ينص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، إذا قرر الرئيس أن اشتراط مثل هذه المساعدة لحكومة معينة، يعزز أهداف القانون، أو انه في مصلحة الولايات المتحدة. نص قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر كذلك، على إمكانية إلغاء العقوبات إذا كانت ستعود بنتائج عكسية هامة على المستضعفين بمن فيهم النساء والأطفال. كما أنه لن يتم تطبيق العقوبات إذا رأى الرئيس انه بعد إصدار هذا التقرير، وإنما قبل فرض العقوبات، التزمت الحكومة المعنية بالحد الأدنى من المعايير، أو أنها تبذل جهوداً هامة لإلزام نفسها بصرف النظر عن تصنيف الدول، فانه يتعين على كل منها فعل المزيد بما فيها الولايات المتحدة. ولا يعتبر تصنيف أي دولة دائم. يتعين على جميع الدول الحفاظ على جهودها لمكافحة الاتجار بالبشر وزيادتها. سوف تستمر الولايات المتحدة بمراقبة التقدم حول العالم، والعمل مع جميع شركائها، لتقوية الجهود الدولية للقضاء على جميع أشكال العبودية المعاصرة.